الأمم المتحدة

DP/2015/9

Distr.: General
5 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٢

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٣

ثالثا – البرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها ١٠

رابعا – التقييم ١٠

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا – بيان المدير التنفيذي والرقابة ١٤

سادسا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ١٩

سابعا – البرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها ٢١

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا – بيان المديرة التنفيذية ٢٢

الجزء المشترك

تاسعا – توصيات مجلس مراجعي الحسابات ٢٦

240315 240315 15-03386X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ورحب رئيس المجلس بجميع الوفود وأعرب عن شكره للرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على قيادتهم والتزامهم بالعمل في عام ٢٠١٤. وهنَّأ أعضاء المكتب الجدد على انتخابهم.

٢ - ووفقاً للمادة ٧ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام ٢٠١٥:

الرئيس:	سعادة السيد فرناندو كاريرا	(غواتيمالا)
نائب الرئيس:	السيد ساهاك سارغسيان	(أرمينيا)
نائب الرئيس:	سعادة السيد هيروشي مينامي	(اليابان)
نائب الرئيس:	سعادة السيد كيليبون ماوب	(ليسوتو)
نائب الرئيس:	سعادة السيد دورغا براساد بهاتارال	(نيبال)

٣ - وقد أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠١٥ (DP/2015/L.1)، ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٤ (DP/2015/1). واتخذ المجلس خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ (DP/2015/CRP.1) كما وافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

٤ - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ في الوثيقة DP/2015/2، وهي متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٥ - ووافق المجلس التنفيذي في قراره ٢٠١٥/٦ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٥:

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥:	١ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥:	١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - بيان مديرة البرنامج والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٦ - شكرت مديرة البرنامج في ملاحظاتها الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) الرئيس ونواب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وما قدموه من دعم طوال عام ٢٠١٤، كما هنَّأت الرئيس ونوَّاب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥. وقد بُثَّت الدورة مباشرة على الشبكة العالمية، وأبرزت مديرة البرنامج، في فيلم قصير، الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٤. وأشارت مديرة البرنامج بعبارات مؤثرة إلى الرحيل المحزن لرئيس المجلس التنفيذي السابق والممثل الدائم للسويد، معالي السيد مارتن غوريندتس الذي كان داعماً قوياً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وقدمت مديرة البرنامج، كجزء من بيانها، تقرير الدعم المباشر للميزانية، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (DP/2015/3)، استناداً إلى تجارب البرنامج الإنمائي في بوركينا فاسو ونيبال. وأكد البرنامج الإنمائي أن تقديم الدعم المباشر للميزانية كان خياراً سياسياً هاماً ينبغي أن يظل في متناوله استجابة للطلب القُطري، رهناً بضمانات المخاطر المتفق عليها؛ والتمس البرنامج موافقة المجلس على مواصلة استخدام هذه السياسة.

٨ - وبالإشارة إلى عام ٢٠١٤، ركزت مديرة البرنامج على عمل الإنعاش المبكر الذي قام به البرنامج الإنمائي استجابة لأزمات في أنحاء العالم. وتحدثت بشكل خاص عن عمل البرنامج في سوريا، حيث قدم البرنامج في سياق خطة الاستجابة الاستراتيجية، دعماً خاصاً لسُبُل كسب العيش في حالة الطوارئ للسكان المشرّدين، وخاصة الفئات الأكثر تعرضاً. وأبرزت أنشطة البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومالي، وأوكرانيا، واليمن في مجالات تراوحت ما بين المساعدة الانتخابية، والحوار السياسي الشامل، والقانون والنظام، والسلام والمصالحة، والعدالة والحوكمة، والتنمية الدستورية، والعدالة الانتقالية، والإنعاش المبكر، وتقديم الدعم للمشرّدين داخلياً. وفيما يتعلق بأزمة الإيبولا، قام البرنامج بدوره كاملاً في الجهود المبذولة لوقف تفشّي المرض، وكان الرائد المعيّن لمنظومة الأمم المتحدة المعني بدعم الإنعاش.

٩ - وبالتطلع إلى المستقبل، شددت مديرة البرنامج على الفرصة الضخمة التي يمثلها عام ٢٠١٥ بالنسبة للنهوض بالخطة العالمية للتنمية المستدامة، مشيرة على وجه الخصوص إلى الدورة السبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ التي ستوافق فيها الدول الأعضاء على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وسلطت الضوء

على أهمية المناسبات الدولية الثلاث الأخرى: المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في آذار/مارس؛ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه؛ والدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في كانون الأول/ديسمبر. وأضافت أن نتائج كل من هذه المناسبات ستكون أقوى لو كانت هناك عناصر تآزر بينها حتى يمكن القضاء على الفقر إلى جانب بناء الصمود والحد من انبعاثات الكربون. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإنها تحث الدول الأعضاء على اتخاذ نهج ''الحكومة الجامعة'' تجاه المفاوضات ذات الصلة.

١٠ - وأشارت إلى أنه نظراً لدراية البرنامج وخبراته، فإنه مجهز بشكل خاص لمساعدة البلدان على تقديم الحلول المتكاملة للتنمية المستدامة والمطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وفي عام ٢٠١٥، بدأت المنظمة العام الثاني من خطتها الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٧، بعد أن نفذت بالفعل معظم عمليات إعادة الهيكلة التنظيمية التي تهدف إلى تجهيزها بشكل أفضل لتنفيذ الخطة. وسيحمل الاستعراض في طياته ثقافة التغيير التي تستند داخلياً إلى إطار جديد وشامل للمساءلة الداخلية، والقائمة على إطار المساءلة الخاص بالبرنامج والذي اعتمده المجلس. وسيمضي يداً بيد مع تعزيز عمليات ضمان الجودة وأدوات التخطيط الداخلي الأفضل مثل خطة العمل السنوية الجديدة التي اتبعت ''مسارات حرجة'' ساعدت على إدارة العمل في إطار الخطة الاستراتيجية.

١١ - وتستند هذه التعزيزات إلى الاستراتيجية الجديدة لتعبئة الموارد التي تشمل أهدافها الرئيسية: (أ) حشد ''كتلة حرجة'' من الموارد لحماية العائد الأساسي وعكس اتجاهه التنازلي، مع زيادة نسبة المخصص إلى أدنى حد؛ (ب) واتباع نهج أكثر تنسيقاً إزاء تعبئة الموارد غير الأساسية لأنشطة سياسية وبرنامجية؛ (ج) وتنويع قاعدة الموارد، مع سحب الأموال ليس فقط من طائفة واسعة من الحكومات، وإنما من خارج الحكومات أيضاً. وأضافت أنها تتطلع إلى استمرار المشاركة مع الدول الأعضاء بالنسبة للاستراتيجية الجديدة، وعن طريق الحوار المنظم والمخطط. وبعد أن أبرزت التزام البرنامج بالشفافية والمساءلة، شددت على المكانة الأولى التي تحتلها المنظمة باعتبارها منظمة المعونة الأكثر شفافية في العالم طبقاً لمؤشر شفافية المعونة لعام ٢٠١٤,

١٢ - وأكدت مديرة البرنامج التزام المنظمة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أدوات هامة لتقدم البشر والنهوض بالتنمية المستدامة. وأضافت أن استضافة البرنامج الإنمائي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد محوراً لهذا الالتزام. وأبرزت التزام البرنامج الإنمائي بمسؤولياته ودوره القيادي في منظومة الأمم المتحدة، وأوضحت كيف

تعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تقديم المزيد من الدعم المتسق والفعال والكفء للبلدان التي يشملها البرنامج وهي تعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الأمر المحوري بالنسبة لهذا الجهد الجماعي في تدابير تحسين الطريقة التي يعمل بها أعضاء هذه المجموعة معاً في مجال التخطيط والتصميم والرصد والتنفيذ، بما في ذلك عن طريق دعم توحيد الأداء، وتجارب البداية الذاتية التي أثرت إجراءات التشغيل الموحدة الجديدة. والسبيل لنجاح هذه المجموعة هو ضمان تمويل آمن ويمكن التنبؤ به لنظام المنسق المقيم، خاصة عن طريق ترتيبات تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة والتي اعتُمدت في عام ٢٠١٤.

١٣ - وشكر أعضاء المجلس مديرة البرنامج على بيانها ورحبوا بالرئيس ونواب الرئيس الذين انتُخبوا حديثاً لعام ٢٠١٥. واتفقوا على أن عام ٢٠١٥ يكتسب أهمية حاسمة، وفي إشادتهم بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى الآن، وأبرزوا الدور المحوري الذي يتعين أن يواصل البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة القيام به في تصميم وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وأضافوا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد في وضع أفضل لدعم الشركاء بغية فهم الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر وعدم المساواة ومعالجتها، وتعزيز الإدارة الديمقراطية، وبناء الصمود من أجل مواصلة مكاسب التنمية. والتمسوا الدراية التقنية الحالية للمنظمة ومدخلاتها في طائفة من المواضيع لضمان أن تكون الأهداف النهائية طموحة، وقابلة للتحقيق، ويمكن قياسها وتنفيذها. ورأوا أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط في المؤتمرات الهامة الثلاثة هذا العام بشأن تمويل التنمية، والحد من أخطار الكوارث، وتغيُّر المناخ، بالإضافة إلى القمة التي تعقدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - وأشادوا بالبرنامج الإنمائي على عمله في ظروف النزاعات والأزمات التي نُكبت بها مناطق مختلفة، وسلطوا الضوء بشكل خاص على الأزمة في الجمهورية العربية السورية، وتفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا. وأبرزوا عمل المنظمة الحاسم في مجال الإنعاش المبكر، وأنشطتها الخاصة بالاستجابة للأزمات التي ركزت على التنمية الطويلة الأجل بالتعاون مع الجهات الفاعلة المعنية بالشؤون الإنسانية. والتمسوا قيادة البرنامج الإنمائي لضمان اتخاذ نهج متكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تجاه بناء السلام، وتعميم الحساسية للنزاعات في مجالات عملها السياسية والبرنامجية.

١٥ - وأكدت الوفود الممثلة في المجلس على أن الولاية الأساسية للمنظمة - وفقاً لخطتها الاستراتيجية، ٢٠١٤-٢٠١٥، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية - يجب أن تظل متمثلة في

القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل، باعتبارهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في أقل البلدان نمواً، والتي يتعين أن توجه إليها جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية المؤسسية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات وهو يساعد البلدان على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وابرزوا الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، مشيرين إلى أن السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ قد انتهت باعتماد اتفاق مسار ساموا. وشجعوا البرنامج الإنمائي على أن يدعم بنشاط جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويضمن توزيع الموارد العادية على المنطقة بطريقة منصفة ودقيقة ويمكن التنبؤ بها.

١٦ - وواصلت الدول الأعضاء التعبير عن دعمها لعملية الإصلاح الهيكلي، والتي أصبح البرنامج الإنمائي عن طريقها منظمة متوافقة مع الغرض لتنفيذ خطتها الاستراتيجية والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والمشاركة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددوا على أهمية بناء ثقافة قوية لإدارة الأداء، بما في ذلك قدرة معززة على الإبلاغ المستند إلى أدلة، والرقابة المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإقامة العدل الفعال. غير أن عدداً كبيراً من أعضاء المجلس أعربوا أيضاً عن قلقهم لأن عملية الإصلاح أثَّرت سلباً على التوازن بين موظفي البرنامج الإنمائي من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وشددوا على أهمية أن يظل البرنامج الإنمائي عادلاً وشفافاً طوال هذه العملية، وأن يقوم بتحديث أعضاء المجلس على أساس منتظم.

١٧ - وفيما يتعلق بمسألة الدعم المباشر للميزانية، أعربت الوفود عن سرورها لجهود البرنامج الإنمائي من أجل توضيح الموقف واعتماد نهج أكثر حذراً استناداً إلى تجاربه في بوركينا فاسو ونيبال، والتي طالبوا بإجراء تقييمات لها، وتوثيق الدروس المستفادة حتى يتمكن المجلس التنفيذي من البت في مستقبل أداة التمويل هذه. وأشادوا على وجه الخصوص بالأحكام التي وضعها البرنامج بألا يستخدم الدعم المباشر للميزانية إلا عندما يتأكد من أنه الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق النتائج - وحيثما تكون هناك رؤية مشتركة مع الحكومة المتلقية بشأن السياسات والقيم، واحترام للملكية الوطنية، وتقييم للمخاطر بطريقة متأنية. وأشاروا على البرنامج أن يستخدم الدعم المباشر للميزانية فقط بالنسبة لمواضيع خاصة بالقطاعات ومستندة إلى تنمية القدرات، وأن يقوم باستكمال إجراءاته المؤسسية لإزالة الاختناقات البيروقراطية، ووضع إطار لإدارة المخاطر يلائم عمليات الدعم المباشر للميزانية بشكل أفضل.

١٨ - واستمراراً للتعبير عن القلق إزاء عدم التوازن بين الموارد العادية الأساسية وغير الأساسية، طالبت الوفود الدول الأعضاء القادرة بأن تعمل على زيادة مساهماتها الأساسية وتحسين نوعية الموارد غير الأساسية. واعترفوا بمسألة الكتلة الحرجة من منظور مؤسسي وبرنامجي على حد سواء، ولكنهم أكدوا أنه ينبغي ألا تؤثر بصورة سلبية على الأنشطة البرنامجية في البلدان النامية من خلال إعادة توجيه الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية للبرنامج. وينبغي أن تركز هذه العملية بدلاً من ذلك على مواءمة البرنامج الإنمائي مع احتياجات البلدان التي يشملها البرنامج مع تعبئة موارد مالية للميزانية البرنامجية. وشددوا على أنه ينبغي ألا ترتبط الأنشطة الإنمائية بمشروطيات أو مجالات تركيز معينة، وإنما تخصص وفقاً للأولويات الوطنية.

١٩ - وشجع أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي على مواصلة التماس شراكات جديدة والعمل معها، وتجاوز التعاون الإنمائي التقليدي للتعبير عن الحقائق الجغرافية الجديدة، لتشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وكذلك الحكومات المحلية، والشراكات العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، أعربوا عن دعمهم القوي لعمل البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونقل التكنولوجيا عن طريق نهج مبتكرة، وحث بعض الدول الأعضاء البرنامج على أن يوفر لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المزيد من الموارد البشرية والمالية.

٢٠ - وحظيَّ الدور الهام الذي يقوم به البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة بتقدير قوي ودعم من جانب الدول الأعضاء. وتوقعت أن يصبح هذا الدور أكثر وضوحاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتطلعوا إلى قيادة البرنامج الإنمائي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عملها لجعل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة متوافقة مع الغرض من أجل التصدي لتحديات التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وناقشت مجموعة الوفود مزايا وعيوب الممارسة المستقرة الخاصة بتبادل الاجتماعات السنوية للمجلس التنفيذي بين نيويورك وجنيف. وطلبوا كذلك مزيداً من المعلومات المفصلة عن البديلين المختلفين، بناءً على تحليل موضوعي ومستند إلى أدلة، ويعكس ليس فقط آراء الدول الأعضاء، وإنما أيضاً آراء منظمات الأمم المتحدة الموجودة في نيويورك وجنيف. ولوضع المسألة ضمن النقاش الأوسع لإدارة الأمم المتحدة، طالبوا المجلس بألا يتخذ أي قرار قبل أن تتكون لديه صورة مكتملة عن مزايا وعيوب تبادل الدورات السنوية.

٢٢ - ورداً على ذلك، شكرت مديرة البرنامج أعضاء المجلس على دعمهم والتزامهم تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك دوره لدعم عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت

للمجلس أن القضاء على الفقر يمثل الأولوية العليا بالنسبة للمنظمة ومحور خطتها الاستراتيجية. وقد قام البرنامج الإنمائي بدوره كاملاً في تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والعمل مع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وساهم في تقرير الأمين العام الذي سيقدم في الجزء الخاص بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥.

٢٣ - ورحبت مديرة البرنامج بالتأكيد القوي من جانب كثير من أعضاء المجلس على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الحد من أخطار الكوارث والتصدي لآثار تغيُّر المناخ. وأكدت أهمية إيجاد عناصر تآزر فيما بين جميع الأطر الدولية الرئيسية القادمة: خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونتيجة مؤتمر تمويل التنمية، والإطار العالمي الجديد لإدارة أخطار الكوارث، والاتفاق العالمي بشأن تغيُّر المناخ. وأكدت أن البرنامج الإنمائي يشارك في جميع هذه العمليات العالمية الرئيسية.

٢٤ - كما أكدت مديرة البرنامج أن البرنامج الإنمائي يوافق بصورة كاملة على الحاجة إلى نهج متكامل تجاه بناء السلام، يهدف إلى تعزيز أسس التنمية الطويلة الأجل. وأضافت أن الهيكل التنظيمي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتماشى مع هذا النهج، وأن البرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل مع شركاء الأمم المتحدة لتعزيز نهج متسقة على نطاق المنظومة إزاء بناء السلام وتعزيز الصمود، بما في ذلك سد الفجوة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

٢٥ - وفيما يتعلق بإعادة هيكلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموارد البشرية، شددت مديرة البرنامج على أن عملية التغيير الهيكلي الداخلي كانت شفافة ونزيهة، بينما أوضحت في سياق ردها على ما أُبدي من شواغل أنه اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تحوَّل التوازن العام للموظفين من البلدان المتقدمة والموظفين من البلدان النامية في الوظائف التي تم شغلها لصالح الموظفين القادمين من الجنوب. وأضافت أن الموظفين يعتبرون أكبر أرصدة المنظمة، وأن البرنامج الإنمائي يسعى لتحسين عمليات التعيين، والتطوير الوظيفي، وإدارة الأداء.

٢٦ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أوضحت أن البرنامج الإنمائي يضاعف من عمله، ويعمل مع الشركاء لإيجاد حلول مبتكرة لتلبية احتياجاتها الخاصة. وأوضحت أيضاً أن البرنامج الإنمائي يعمل بنشاط لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كافة أعماله، وأنه ملتزم التزاماً كاملاً باستضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - وبالنسبة لقضايا التمويل، أوضحت مديرة البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى لمعالجة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية عن طريق استراتيجية

جديدة لتعبئة الموارد. وأضافت أن وجود قاعدة موارد أساسية أكبر وأكثر استقراراً يمكِّن البرنامج الإنمائي من تنفيذ خطته الاستراتيجية بصورة أكثر فعالية، في حين أن المزيد من الموارد غير الأساسية المخصصة على أدنى مستوى تساعد البرنامج على العمل بصورة استراتيجية، والاستجابة بسرعة للأزمات. وشجعت الدول الأعضاء القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد الأساسية، واستخدام نوافذ التمويل الجديدة التي تشكل وسيلة جيدة للموارد المخصصة على أدنى مستوى. وفيما يتعلق بالدعم المباشر للميزانية، قالت إن البرنامج الإنمائي يركز على أنشطة الميزانية الخاصة بالقطاعات مع تقديم الدعم لمؤسسات وطنية معينة، ومخصصة لقطاعات مختارة، مع تنمية القدرات، وتستند إلى الضمانات اللازمة. وطلبت من المجلس أن يسمح باستمرار الفترة التجريبية.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتقييم، قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم بالعمل مع الدول الأعضاء لوضع وتعزيز سياسة قوية للتقييم ووظيفة مؤسسية، مع مكتب تقييم مستقل بصورة حقيقية، ويقوم على أعلى المعايير الدولية وأفضل الممارسات، تدعمه ثقافة مؤسسية قوية للإدارة القائمة على النتائج. ولضمان استقلال المقيّمين المستقلين، يقوم البرنامج الإنمائي بفصل مدفوعات الاستشاريين عن إدارة التقييمات اللامركزية، وإيجاد خط هاتفي ساخن للإبلاغ عن معاملة المقيّمين التي تحيط بها الشكوك، وإقامة مستودع للتقييمات المكتملة من أجل مقارنتها مع التقارير النهائية المقدمة. وأضافت أن القدرة على الرصد والتقييم تعتبر من الأمور الأساسية؛ وقد عيَّن البرنامج الإنمائي خبراء للرصد والتقييم في المكاتب القُطرية، وتتفاوت أعداد الموظفين حسب حجم البرامج. وأشارت إلى أن استعراض وحدة التفتيش الإدارية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٤ وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رأس المنظمات المؤدية للتقييم في منظومة الأمم المتحدة، وأكدت أن البرنامج الإنمائي يرحب بالاستعراضات الخارجية المستقلة التي تقيس أداءه. ومجمل القول أن البرنامج الإنمائي ملتزم ببناء ثقافة البرمجة الجيدة، والرصد القائم على أدلة، وإبلاغ النتائج على المستويات العالمية والإقليمية والقُطرية.

٢٩ - وفيما يتعلق بمكان تبادل دورات المجلس بين نيويورك وجنيف، أشارت مديرة البرنامج إلى أنه بينما يقدِّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفرصة التي تتيحها الاجتماعات المعقودة في جنيف لمشاركة منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وبينما تقدِّر شواغل التكلفة المتعلقة بعقد الاجتماعات في جنيف، إلا أنه ما زال يتعين على المجلس أن يبت فيها عن طريق نظامه الداخلي.

٣٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠١٥: تقرير عن الدعم المباشر للميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤.

ثالثا – البرامج القُطرية والمسائل المتصلة بها

٣١ – قدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا البند وعرضت مشاريع وثائق البرامج القُطرية لكل من شيلي (DP/DCP/CHL/3)، وغواتيمالا (DP/DCP/GTM/3)، ومدغشقر (DP/DCP/MDG/3)، ومالي (DP/DCP/MLI/3)، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القُطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين للبرامج القُطرية لكل من ميانمار وبابوا غينيا الجديدة (DP/2015/4 و Corr.1).

٣٢ – وتناول الممثل الدائم لشيلي، والممثل الدائم لغواتيمالا، والممثل الدائم لمدغشقر، والممثل الدائم لمالي مشاريع وثائق البرامج القُطرية لشيلي وغواتيمالا ومدغشقر ومالي على الترتيب. وتناول الممثل الدائم لكولومبيا التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر بالنسبة للبرنامج القُطري لكولومبيا.

٣٣ – وقدم مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع وثائق البرامج القُطرية لكل من شيلي وغواتيمالا، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القُطري لكولومبيا، وتناول هذه البرامج القُطرية من منظور إقليمي. وقدم نائب مدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع وثائق البرامج القُطرية لكل من مدغشقر ومالي، وتناول هذه البرامج من منظور إقليمي.

٣٤ – واستعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القُطرية لكل من شيلي وغواتيمالا ومدغشقر ومالي ووافق عليها بموجب قراره ٢٠١٤/٧.

٣٥ – ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر بالنسبة للبرنامج القُطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين بالنسبة للبرامج القُطرية لكل من ميانمار وبابوا غينيا الجديدة.

رابعا – التقييم

٣٦ – قدم رئيس المجلس هذا البند واستعراض سياسة التقييم الخاصة بالبرنامج الإنمائي (DP/2015/5)، مشيراً إلى أنه نظراً لأنه قد وزع ملخص للاستعراض مقدماً على الدول الأعضاء، فلن يكون هناك عرض رسمي للاستعراض من جانب البرنامج الإنمائي.

٣٧ – وقدمت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ردّ الإدارة على استعراض سياسة التقييم في البرنامج (DP/2015/6)، كما أوضحت هذا الرد.

٣٨ - وقدم مدير مكتب التقييم المستقل للبرنامج الإنمائي سياسة التقييم في البرنامج (DP/2015/7)، وأوضح هذا الرد.

٣٩ - وبعد تأكيد الأهمية التي يوليها أعضاء المجلس لوجود وظيفة قوية للتقييم، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإجراء استعراض لسياسته الخاصة بالتقييم، والذي حدد طائفة واسعة من التحديات، ورحبوا بالردود المنفصلة من جانب البرنامج ومكتب التقييم المستقل. وأكدوا أنه ينبغي أن يُنظر إلى وظيفة التقييم على أنها أداة مفيدة ومطلوبة للتعلُّم والمساءلة التنظيمية والفردية.

٤٠ - وتتطلع الدول الأعضاء إلى رد محدد بصورة جيدة على هذه التحديات، بما في ذلك: (أ) دفعة شاملة ومستمرة على نطاق المنظمة لرعاية ثقافة تخطيط ورصد وإبلاغ تركز على تحقيق النتائج، ومن شأنها أن تحسن استجابة الموظفين للتقييمات مع الحفاظ على استقلال التقييمات، وجودتها، وفائدتها؛ (ب) وخارطة طريق محددة بوضوح لإعداد سياسة تقييم منقحة؛ (ج) وسلسلة مشاورات غير رسمية للمجلس بشأن صياغة السياسة المنقحة قبل الدورة السنوية.

٤١ - وأشار أعضاء المجلس إلى أن أصعب مجموعة تحديات يتعين علي السياسة الجديدة مواجهتها تتمثل في جودة التقييمات اللامركزية وحيادها واستقلالها، والتي أشارت نتائجها إلى وجود نقص مستمر في البيانات التي يعوّل عليها عن أداء البرامج. وهذه الحالة تحرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الدليل الذي يحتاج إليه لاتخاذ قرارات سليمة عن تخصيص الموارد والبرمجة، وتحرم الجهات المانحة من الدليل الذي تحتاجه لتبرير استثماراتها، بينما لا توفر للبلدان التي يشملها البرنامج سوى معرفة محدودة عن المساهمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي لتنميتها. وينبغي أن توفر السياسة الجديدة التوجيه المطلوب بشكل كيفية تحسين التقييمات اللامركزية.

٤٢ - واسترعت الوفود الاهتمام إلى تقرير البرنامج الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/2015/8). ومع تقديرهم للنتائج المشجعة عن إدارة البرنامج الإنمائي للموارد على المستوى القُطري، فقد أعربوا عن قلقهم لعدم وجود مؤشرات للأداء، وبيانات مرجعية، وغايات محددة، وهو ما يوضح العلاقة بين نوعية الإدارة القائمة على النتائج ووظيفة التقييم. وأضافوا أنهم يتطلعون إلى سياسة واضحة لتقييم النتائج على المستوى القُطري بحيث تضع معايير لتقرير موعد إجراء (أو عدم إجراء) تقييم لامركزي. وينبغي لهذه السياسة أن تحدد بدقة كلاً من الرقابة، والأدوار، والمسؤوليات؛ وأن تحدد التدابير اللازمة لضمان استقلال التقييم عن وظيفة الإدارة؛ وأن تضع آليات للاستجابات الفعالة للتقييمات على جميع المستويات، ورصد إجراءات الإدارة؛ وأن تدعمها خطة عمل

تشغيلية. وينبغي للسياسة الجديدة وضع آلية محددة زمنياً، وتحديد مسؤوليات واضحة لتتبع حالة تنفيذ إجراءات الإدارة على جميع المستويات المؤسسية والميدانية.

٤٣ - ولدى مكتب التقييم المستقل دور حاسم يقوم به في توفير التوجيه، والقواعد، والمعايير اللازمة للتقييمات اللامركزية، ولدعم إدارة البرنامج الإنمائي في جهوده لتشجيع إيجاد ثقافة تقييمية وتعليمية فعالة، وضمان إجراء تقييمات جيدة. وينبغي للسياسة الجديدة توضيح المسؤوليات والآليات اللازمة لتحسين إنفاذ المبادئ التوجيهية، وكذلك تحديد دور المكتب في ضمان جودة التقييمات اللامركزية.

٤٤ - ووافقت الوفود على مقترحات مكتب التقييم المستقل الخاصة ببناء القدرات من أجل التصدي لمسألة حياد التقييمات اللامركزية، مع أنها اقترحت عمل المزيد لمعالجة التحديات النظامية الأوسع. واتفقت الوفود بصورة كاملة على أن إجراء عدد كبير من التقييمات اللامركزية السنوية عند الحد الأدنى قد لا يكون النهج الأفضل، وشجعت البرنامج الإنمائي على النظر في الاستعاضة عنها بتقارير عن استكمال المشاريع، أو استعراضات عند نهاية المشاريع حسب مقتضى الحال، وبعدها يمكن لمكتب التقييم المستقل القيام بمهام تقييم النوعية فيما يتعلق بنسبة ضئيلة من البلدان التي تُجري هذه الاستعراضات.

٤٥ - وأوضح أعضاء المجلس الأهمية الحاسمة لوجود تمويل مناسب لوظيفة تقييم مستقلة. فينبغي للسياسة الجديدة تحديد الآليات اللازمة لتخصيص الموارد لكافة جوانب وظيفة التقييم ولمكتب التقييم المستقل. وشددت الوفود على ضرورة أن تتشاور إدارة البرنامج الإنمائي مع المجلس وتزوده بالمزيد من التفاصيل عن تمويل الرقابة (بما في ذلك بنود ميزانية تفرِّق بين نفقات الرصد والتقييم وبين التقييم المؤسسي واللامركزي)، وتضمن موافقة المجلس سنوياً على برنامج عمل محدد التكلفة لمكتب التقييم المستقل وفقاً للسياسة القائمة. وبالتعاون الوثيق مع المجلس، ينبغي للبرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل النظر بعناية في تكاليف وفوائد التصورات المختلفة لتحسين سياسة ووظيفة التقييم، وتقاسم أول مشروع كامل للسياسة المنقحة مع المجلس التنفيذي في وقت مناسب قبل الدورة السنوية لعام ٢٠١٥.

٤٦ - وينبغي للسياسة الجديدة أيضاً تحديد وظائف إدارة المجلس. وبينما اعترفت الوفود، كما ذُكر من قبل، بأنه ينبغي لسياسة التقييم أن تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات الرقابة وإجراء التقييمات والاستعراضات، وتحدد التدابير اللازمة لضمان استقلال وظيفة التقييم عن وظيفة الإدارة، فقد أكدت على أنه يلزم أن يفكر أعضاء المجلس بعناية في كيفية مشاركة المجلس بصورة وثيقة في تنفيذ وظيفة التقييم. ورأى البعض ضرورة مواصلة تعزيز الطبيعة المستقلة لوظيفة مدير مكتب التقييم المستقل، والاستقلال التنفيذي للمكتب. واقترح آخرون

أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضمن مشاركة المجلس بصورة رسمية في عملية تعيين المدير، بما في ذلك عملية الموافقة عن طريق هيئة مستقلة يعينها المجلس أو يوافق عليها، على أن يتكون غالبية أعضاء الهيئة من خبراء تقييم خارجيين.

٤٧ - وأكدت المديرة المعاونة لأعضاء المجلس أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيضع خارطة طريق ويجري مشاورات منتظمة مع المجلس عند إعادة تصميم سياسة التقييم الجديدة. وأكدت من جديد التزام البرنامج الإنمائي بوظيفة تقييم قوية، مشددة على ضرورة استقلال هذه الوظيفة في تحديد برنامج عملها، وميزانية في حدود إمكانيات المنظمة، وحرية تقرير استنتاجات ونتائج تحليلها التقييمي. وأكدت أن جودة التقييمات لا تقل أهمية عن استقلال المقيّمين. وبالنسبة للقضايا الأربع الرئيسية التي أثارها أعضاء المجلس - جودة التقييمات اللامركزية، والاستقلال، والميزانية، والتتبع - قالت إن البرنامج الإنمائي يركز باهتمام على تعزيز التقييمات اللامركزية، بعد أن أعد استراتيجية سنوية للتقييمات اللامركزية تتصدى لقضايا الثقافة المعيارية، وبناء القدرة وبناء الأدلة على نطاق المنظمة. ويوجد لدى البرنامج الإنمائي نظام لتتبع التقييم يسمى ''قاعدة بيانات موارد التقييم''، كما أن المكاتب القُطرية مطالبة بتوضيح استخدامها لنتائج التقييم في البرامج القُطرية.

٤٨ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج ملتزم بوظيفة وثقافة تقييم قوية، خاصة عن طريق قدرة إبلاغ جيدة على المستوى القُطري، وعن طريق تقييمات تثري قرارات الإدارة الاستراتيجية. وبدءاً من عام ٢٠١٥، وفي البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتجاوز ٥٠ مليون دولار، سيكون لدى كل مكتب قُطري خبيران للرصد والتقييم. وبالنسبة للبرامج التي تبلغ قيمتها ما بين عشرة ملايين دولار وخمسين مليون دولار، سيكون لدى المكاتب القُطرية خبير رصد وتقييم متفرغ. وبالنسبة للبرامج التي تقل قيمتها عن عشرة ملايين دولار، سيقوم مركز الخدمات الإقليمية ذو الصلة بتوفير قدرة الرصد والتقييم. ونظراً لحدود قدرة البرنامج الإنمائي على التحقق من جميع التقييمات بطريقة مستقلة، اختارت المنظمة برنامجاً للتقييمات أكثر تركيزاً وعالي الجودة. وينبغي أن تتضمن السياسة الجديدة تدابير لضمان آليات تتسم بالكفاءة لعدم التسامح إطلاقاً مع الضغوط على المقيّمين؛ ونظاماً مهنياً للتقييم اللامركزي؛ وفصلاً كاملاً لسلطة المدفوعات للمقيّمين عن إدارة البرنامج؛ وتكامل النتائج والتوصيات الذي يتحقق عن طريق مستودع للوثائق التي قدمها المقيّمون للإدارة. ويلتزم البرنامج الإنمائي بتعزيز الاستقلال، وتحسين النوعية، والإبقاء على أولويات الاتساق المالي، وتبنّي أفضل الممارسات للإدارة المتعلقة بالتقييم، وتعيين المسؤولين. ويسرّ الإدارة العليا أن تعترف بأن التزام البرنامج

الإنمائي بثقافة تقييم قوية قد حظيَّ بالتقدير في تقييم وحدة التفتيش المشتركة عام ٢٠١٤ لوظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة. فطبقاً للتقرير، اعتبر البرنامج الإنمائي على رأس المنظمات من حيث الأداء إذ حصل على أربع نقاط من مجموع خمس نقاط بالنسبة لاستقلال التقييمات، وصلاحيتها، وبيئتها التمكينية، وعوليتها، ومصداقيتها.

٤٩ - وقال مدير مكتب التقييم المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنه يتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لصياغة سياسة جديدة للتقييم، والتي ستثبت أنها تجربة تعليمية جيدة في جميع الأحوال. وأكد أن تحديات التقييم معقدة وستتطلب وضع أولويات لمعالجتها بشكل صحيح. ولهذا فإن مدخلات المجلس ستكون ضرورية. وكان في استطاعة البرنامج الإنمائي ومكتب التقييم المستقل البدء بالفعل في مواءمة جميع وظائف الرقابة المؤسسية بشكل أفضل؛ وأضاف أنه يتطلع إلى العمل أيضاً مع الإدارة لتحسين المساءلة والتعلم على حد سواء لضمان تقدم البرنامج الإنمائي كما ينبغي.

٥٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً باستعراض سياسة التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

خامسا - بيان المدير التنفيذي والرقابة

٥١ - وجَّه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في بيانه أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) الشكر إلى الرئيس ونوَّاب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٤، والذي كان حاسماً بالنسبة لنجاح استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عشرين عاماً. وأشار المدير التنفيذي في عبارات مؤثرة إلى الرحيل المحزن لرئيس المجلس التنفيذي السابق والممثل الدائم للسويد، سعادة السيد مارتن غورينديتس، والذي كان داعماً قوياً لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهنأ أيضاً الرئيس ونوَّاب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥، مشيراً إلى أنه سيكون عاماً محورياً بالنسبة لمجتمع التنمية الدولية وهو ينتقل نحو استكمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

٥٢ - وبينما أوضح استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التقدم الذي أُحرز خلال عشرين عاماً، شدد المدير التنفيذي على أن أي مجموعة من الأهداف المشتركة في المستقبل لن تنجح إلا إذا استندت إلى مبادئ النمو الشامل وحقوق الإنسان، والتي بدونها ستكون هناك

تفاوتات جسيمة. ففي عام ٢٠١٤، واجه العالم عدداً غير مسبوق من التحديات المعقدة، بدءاً من الأزمة في الجمهورية العربية السورية إلى تفشي مرض الإيبولا في غرب أفريقيا وترسخ وباء العنف القائم على نوع الجنس. وأضاف أن العام الحالي يتيح فرصة كبيرة أمام العالم لكي يلتف حول خطة مشتركة تستند إلى مبادئ النمو الشامل وحقوق الإنسان. وأوضح أهمية المؤتمر الدولي الثالث القادم لتمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه باعتباره فرصة لجعل الاستثمارات الحقيقية تتركز على الناس، وخاصة أولئك الأكثر احتياجاً.

٥٣ - ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزماً التزاماً راسخاً بالوفاء بولايته: الكفاح من أجل الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع؛ وضمان ألا تموت أي امرأة وهي تهب الحياة؛ ومساعدة الشباب على تحقيق قدراتهم الكاملة بكرامة عن طريق احترام حقوق الإنسان. وسيركز صندوق الأمم المتحدة للسكان وهو يقود برنامجه للتغيير على خمسة من المجالات ذات الأولوية: (أ) تعزيز توفير خدمات الصحة الإنجابية الجيدة، خاصة فيما يتعلق بالهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ (ب) والوفاء باستراتيجيته الإنمائية تجاه الشباب، وخاصة المراهقات؛ (ج) وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (د) وجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز امتياز في مجال البيانات لأغراض التنمية؛ (هـ) وتعزيز عمله الإنساني، مع التركيز على العنف القائم على نوع الجنس. وأضاف أن النجاح يتوقف على الاستثمار في الشباب، وخاصة المراهقات، وكفالة تعليمهم وصحتهم، وتزويدهم بالمهارات الحياتية الصحيحة والخيارات الحقيقية. فالقيام بهذا العمل من شأنه أن يساعد على انتشال ملايين الأشخاص من الفقر، ورفع مستويات معيشتهم، وإرساء الأساس لتنمية مستدامة قادرة على الصمود.

٥٤ - ولتحقيق هذه الأهداف كما جاءت في الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ولمواجهة تحديات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجعل الصندوق نفسه ”متوافقاً مع الغرض“ عن طريق زيادة مشاركته مع شركاء استراتيجيين، والاستثمار في قطاعاته الخاصة بالاتصالات، وتعبئة الموارد، والتوعية، وإنشاء شعبة جديدة للحوكمة والشؤون المتعددة الأطراف، بما في ذلك وحدة للفحص البيئي، ومكتبين للاتصال، وشعبة جديدة للاتصالات والشراكات الاستراتيجية. وستضع الشُعب الجديدة نهجاً أكثر شمولاً لأنشطته في مجال الشراكة، بما يسمح للصندوق بأن يعلن بشكل أفضل عن قصص نجاحه، ومناصرته للقضايا، وإعادة تحديد استراتيجيته الخاصة بتعبئة الموارد من أجل بيئة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ . وأشار المدير التنفيذي إلى أن التغييرات تعد بلا تأثير على التكلفة، وستفيد البرمجة القُطرية، بما في ذلك انتداب كبار الموظفين للعمل في الميدان. ويقوم الصندوق بتعزيز إدارته

في مجالات مراجعة الحسابات، والتحقيقات، والتقييم، والرقابة، بينما يعزز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والاحترام المتبادل.

٥٥ - وفي ضوء عمليات إعادة التنسيق التنظيمي، وجَّه المدير التنفيذي الشكر إلى الدول الأعضاء على مساهماتها المالية، واسترعى الاهتمام إلى أن قاعدة الموارد غير الأساسية (الموارد الأخرى) تجاوزت قاعدة الموارد الأساسية (الموارد العادية). وبعد أن أشار إلى التحدي الذي يشكله تقلب أسعار الصرف في الأسواق العالمية، شجع الجهات المانحة على مواصلة مساهماتها حتى يتمكن الصندوق من تخطيط أنشطته بطريقة فعالة. وقد أنشأ الصندوق وحدة جديدة لإدارة الأموال غير الأساسية بغية ضمان استخدام الموارد غير الأساسية بطريقة فعالة، وتخصيصها للبلدان الأكثر احتياجاً. وسيقدم أيضاً تقريراً إلى الجهات المانحة عن القيمة المضافة للموارد غير الأساسية بالنسبة للصندوق، وبذلك يوضح التزامه بالمساءلة والنتائج. ولتنفيذ خطته الطموحة، يعمل الصندوق مع طائفة من الشركاء على المستوى القُطري، ومع القطاع الخاص، وييسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتبادل التقني. ولهذا، فإن تقاسم الدراية الفنية وأفضل الممارسات يعد أساسياً. وهكذا، فإن البيانات لأغراض التنمية ستكون من بين الأولويات المؤسسية لعام ٢٠١٥ وما بعده - مع التركيز على التدفق الثابت للبيانات العالية الجودة، والموقوتة، والرسمية التي يسهل الوصول إليها لتتبع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة - عن طريق العمل مع الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين.

٥٦ - وقال المدير التنفيذي إن الصندوق ملتزم بإجراء تغيير مع الشركاء عن طريق نهج ''توحيد الأداء''، واستخدام إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة به كأداة تنفيذ عملية وجماعية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وناشد الدول الأعضاء بمساءلة الأمم المتحدة عن تكامل واتساق سياساتها وبرامجها وتمويلها وعملياتها التجارية، مع ضمان استناد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة إلى مبادئ حقوق الإنسان والنمو الشامل.

٥٧ - وأشاد أعضاء المجلس بالمدير التنفيذي على قيادته القوية للصندوق، وخاصة فيما يتعلق بتوجيه استعراض المؤتمر الدولي للتنمية والسكان بعد عشرين عاماً، والمساعدة على ضمان أن تكون مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية السمة الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عن طريق مجموعة قوية من المؤشرات. وقالوا إنه بينما تحقق الكثير من التقدم منذ عام ١٩٩٤، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، بما في ذلك النهوض بتنفيذ مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتعبئة موارد إضافية. وأكدت الوفود دعمها الراسخ لأهداف التنمية المستدامة التي تستند إلى مبادئ احترام حقوق الإنسان والنمو الشامل، والتي يلزم لتحقيقها أن يقوم الصندوق بدور فريد لرعاية وحماية حقوق النساء والفتيات في الصحة

والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية، والعمل على إيجاد مستقبل واعد للشباب، وخاصة المراهقات. وقال إنهم حريصون على أن يشهدوا انخفاضاً في معدل وفاة النساء أثناء الولادة، والأطفال الرُضَّع، وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل الصندوق من أجل إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأُنثوية/الختان، والزواج المبكر، والزواج بالإكراه.

٥٨ - وشجعت الوفود الصندوق على مواصلة العمل مع البلدان التي يشملها البرنامج، بناءً على طلبها، لإدماج السياسات السكانية في خطط التنمية الوطنية العامة، وزيادة أنشطتها في مجال بناء القدرات، وخاصة لدعم قدرة البلدان التي يشملها البرنامج على جمع البيانات وتحليلها. وأيدوا بقوة الأولويات التي حددها الصندوق لقضايا الشباب، وخاصة في تخطيط التنمية الوطنية، عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم، وتشجيع عمالة الشباب. وأكدوا أهمية احترام الملكية الوطنية والأولويات الوطنية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى الشفافية والمساءلة المستمرة في الإدارة المالية، وفي الرصد والتقييم.

٥٩ - ورحبت الدول الأعضاء بالاستراتيجية الإنسانية للجيل الثاني الخاصة بالصندوق، والتي تضمنت التركيز على المساواة بين الجنسين، وتستند إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وتتضمن جهوداً لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس في الحالات الإنسانية. ورأت الوفود في الصندوق شريكاً موضع ثقة في حالات الطوارئ الإنسانية، بدعمه للمرأة من أجل الحصول بالتساوي على السلع الصحية وخدمات تنظيم الأسرة. وفي هذا الصدد، أعربوا عن دعمهم الكامل للزيادة المقترحة في صندوق الاستجابة للحالات الإنسانية، وإنشاء احتياطي للاستجابة للحالات الإنسانية، نظراً لأن هذه الصناديق ستمكن الصندوق من الاستجابة بصورة أسرع للطلبات التي تقدمها البلدان للحصول على المساعدة في حالات الطوارئ. وبالمثل، أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل الصندوق من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المعرَّضين في حالات الأزمات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الإنجابية وخدمات الصحة النفسية، لا سيما عند الاستجابة لحالات العنف القائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود الإدارة العليا على إعطاء الأولوية العاجلة لشغل وظيفة المنسق المعني بالعنف القائم على نوع الجنس.

٦٠ - وأعربت الوفود عن دعمها الكامل للتغييرات التي اقترح المدير التنفيذي إجراءها في الإدارة، قائلين أنها ستؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة للصندوق، بما في ذلك إيجاد مشاركة أوثق مع الدول الأعضاء، وعلاقة أكثر تفاعلاً مع المجلس التنفيذي، وقدرة أكبر على الاستجابة للطلبات المتزايدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولوحظ أن الإصلاحات

الداخلية الأخيرة أتاحت للصندوق تحسين تقديمه للخدمات، خاصة عن طريق زيادة التمويل الأساسي لبرنامجه العالمي من أجل تحسين سلع الصحة الإنجابية. وفي هذا السياق، قُدمت ثلاثة مقترحات: ينبغي للصندوق أن يواصل السعي لتوسيع قاعدة تمويل برنامجه العالمي؛ ووضع أولوية لتنفيذ نظامه الجديد لتحسين إدارة البرامج، وجمع البيانات، والرصد، والتقييم، وإبلاغ النتائج؛ والتعجيل باستكمال استراتيجيته الخاصة بإدارة المخاطر.

٦١ - ورداً على ذلك، شكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس على استرعاء الاهتمام إلى ولاية الصندوق الفريدة في مجاليّ التنمية والأزمات على حد سواء، ودعمهم للإجراءات المقترحة من أجل تعزيز قدرة الاستجابة الإنسانية. وأشار إلى العدد غير المسبوق من الأزمات المعقدة ''من المستوى الثالث'' في عام ٢٠١٤، وهي حالة سيتعين على الدول الأعضاء والأمم المتحدة مواصلة التصدي لها في المستقبل المنظور. وأضاف أن الصندوق يعزز قدرته الاحتياطية على مواجهة الأزمات في محاولة ليست فقط بتوفير الخدمات الصحية المطلوبة بإلحاح، وإنما أيضاً لتيسير الانتقال إلى الاستقرار الطويل الأجل. وسيشارك الصندوق في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في آذار/مارس ٢٠١٥ لضمان التعبير عن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٦٢ - وانتقل المدير التنفيذي إلى الديناميات السكانية، فأكد أن الصندوق يعلق أهمية على مشاركة الشباب من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومكوَّنة من سكان أصحاء. وبعد أن أشار إلى رئاسته لمجلس جدول الأعمال العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي المعني بالعائد الديموغرافي، ٢٠١٤-٢٠١٦، استرعى الاهتمام إلى التفكير المعاصر الذي أكد التركيز على استمرارية الحياة وعملية التشيُّخ في أي نهج إنمائي.

٦٣ - وفيما يتعلق بالرقابة، أشار المدير التنفيذي إلى أن الصندوق سيواصل بناء صورته الخاصة بالمساءلة، وأكد التزام الصندوق بالشفافية عند تقديم تقاريره، ليس فقط للجهات المانحة وإنما للمستفيدين أيضاً. وبعد أن شكر أعضاء المجلس على مساهماتهم المالية السخية، أكد أن التمويل لا يزال يعتبر من الأصول. وشجع الدول الأعضاء على العمل مع الصندوق لسد فجوة التمويل، خاصة بالنسبة لمكوّن أمن سلع الصحة الإنجابية في البرنامج العالمي، وكذلك بالنسبة للميزانية العادية، وحساب مساهماتهم بدولار الولايات المتحدة.

٦٤ - وكرر المدير التنفيذي في ختام كلمته التزام الصندوق بالعمل مع جميع الشركاء لضمان انعكاس مبادئ وأولويات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

الرقابة

٦٥ - قدمت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع للصندوق تقرير المدير التنفيذي عن سياسة الرقابة المنقحة (DP/FPA/2015/1). واعترفت بمساهمة المكاتب الأخرى التابعة للصندوق، وخاصة مكتب الشؤون القانونية، في صياغة هذه السياسة.

٦٦ - وأشاد أعضاء المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان على سياسة الرقابة المنقحة، ورحبوا بالعملية التشاورية الاستباقية مع الوفود. وأشادوا أيضاً بقيادة الصندوق في تحديد أسلوب واضح وغير مبهم للرقابة الفعالة، وأعربوا عن ارتياحهم لالتزام الإدارة الواضح بالشفافية والمساءلة والحوار مع الدول الأعضاء، وكذلك مع مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق، في قيادة عملية التنقيح بالتعاون مع مكتب التقييم ومكتب الأخلاقيات.

٦٧ - وأثنت الوفود على ''مفهوم الرقابة'' الموسع، وفكرة تقاسم المسؤوليات بين مجالس الإدارة، والإدارة، والكيانات المالية، وأشادوا بالتدابير المتخذة لتعزيز شفافية المعلومات، وسلطوا الضوء على الاتجاه نحو تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة داخل الصندوق في مجالات مراجعة الحسابات، والتحقيق، والتقييم. وقالوا إن هذه التدابير ستسهم في بناء ثقافة أقوى خاصة بالمساءلة والإدارة الرشيدة، وستضمن في نهاية المطاف مزيداً من الفاعلية وجودة تنفيذ البرامج القطرية.

٦٨ - وتطلعت الوفود إلى التنفيذ الفعال لهذه السياسية التي لاحظوا أنها حددت معايير عالية للنزاهة والمهنية، وإدخال تحسينات مستمرة على أداء البرامج عن طريق نظام ضمان شامل وشفاف وصارم. وأكدوا أن التنفيذ الفعال سيتطلب من الإدارة إجراء تقييم متأنٍ، وتعديل الترتيبات التنظيمية والقدرات والموارد. وطالبوا بإجراء تحديثات منتظمة عن تطبيق السياسة، وأعربوا عن استعدادهم للمشاركة في الحوار الذي قد يلزم لمعالجة أي فجوات.

٦٩ - ووجهت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق التابع للصندوق الشكر للوفود على دعمهم، وقالت إنها تتطلع إلى العمل معهم من أجل تنفيذ سياسة الرقابة ومواصلة تحسينها.

٧٠ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٢: سياسة الرقابة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سادسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٧١ - قدم نائب المدير التنفيذي (البرنامج)، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقرير بشأن زيادة مستوى تمويل الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2015/2).

٧٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العدد غير المسبوق من النزاعات والأزمات المعقدة في عام ٢٠١٤ وعواقبها الوخيمة، بما في ذلك التحركات الحاشدة للاجئين والمشردين. وبعد أن أشاروا إلى أن عدد الأزمات المتزامنة قد أثقل كاهل منظومة الأمم المتحدة، استرعوا الاهتمام بشكل خاص إلى عدم وجود تمويل مخصص للصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية في حالات الأزمات، وأبرزوا الدور الفريد الذي يقوم به الصندوق لتقديم مثل هذه الخدمات، ومشاركته في قيادة الجهود المبذولة لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس في ظروف النزاعات. وشجعوا الصندوق على اتخاذ نهج موجَّه استناداً إلى مزاياه النسبية، بما في ذلك التقسيم الواضح للعمل مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧٣ - وبالمثل، فإن لدى الصندوق دوراً قيادياً يقوم به في مرحلة مبكرة بالنسبة لتعميم الخدمات الشاملة للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وكذلك الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في تخطيط الاستجابة الإنسانية وتنفيذه وتعبئة موارده. وفي موضوع متصل، أشارت الوفود مع التقدير إلى المرتبة العالية التي حظي بها الصندوق بالنسبة لأدواره المعيارية والمناصرة في الحالات الإنسانية، ولكنهم شددوا على أهمية بناء قدرته على إدارة المخاطر بالتتابع مع تعزيز الاستجابة الإنسانية والإبلاغ عن النتائج.

٧٤ - وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للنهج المقترح ذي الشقين: زيادة المخصصات السنوية لحالات الطوارئ، من خمسة ملايين دولار إلى عشرة ملايين دولار، وإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية مقداره عشرة ملايين دولار يخصص لمرة واحدة من الموارد العادية. غير أنه كان هناك طلب للحصول على مزيد من المعلومات المفصلة عن هيكل التمويل الضمني، وكذلك تأثيره المحتمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعلى البرمجة القُطرية. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات تقييم الأسعار المتوقعة على مجالات استراتيجية أخرى، وكذلك التصور الطويل الأجل المتوقع بالنسبة للاحتياجات الإنمائية للصندوق في المستقبل واستجابته الإنسانية. وأشير كذلك إلى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تصمم استراتيجيات للمساعدة الإنمائية أو الإنسانية المستدامة، بهدف الوقاية من الأزمات قبل حدوثها.

٧٥ - وبعد إعادة تأكيد دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه باعتبارها منسقاً عالمياً في نظام الاستجابة الإنسانية، رحبت الوفود بالتزام الصندوق بالتعاون، وتنسيق استجابته

الإنسانية مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة عن طريق آليات تنسيق الشؤون الإنسانية، في محاولة لضمان أكبر قدر من الكفاءة والفعالية. وشجعوا الصندوق على القيام بدور حاسم في مواءمة تدابير الوقاية عن طريق خارطة الطريق لتفعيل النداء الداعي لاتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ، والانضمام بصورة نشطة إلى المناقشات مع المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة لتصميم حلول على نطاق المنظومة، مع الاعتماد بشكل خاص على دراية وخبرة القطاع الخاص، والمشاركة في تصميم المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على نوع الجنس؛ والمشاركة بنشاط في الأعمال التحضيرية للقمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦.

٧٦ - ورداً على ذلك، شكرت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) للصندوق الوفود، وأعربت عن تقديرها لدعمهم القوي. وبعد أن أشارت إلى العدد غير المسبوق من الأزمات الإنسانية على نطاق العالم، أوضحت أنه يلزم إجراء تعديلات حتى يتمكن الصندوق من مواصلة التنفيذ الفعال لخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ التي اعتمدها المجلس، والتصدي في نفس الوقت للأزمات الإنسانية المعقدة والمتعددة التي ظهرت. وأكدت أن الخطة الاستراتيجية للصندوق ليست مبنية على سياقات معينة، وإنما على هدف استراتيجي أساسي لم تتغير أولوياته، والمتمثل في الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في جميع السياقات. وأضافت أن ما تغيَّر هو الحاجة إلى توسع سريع لمواجهة الأزمات غير المتوقعة، وتعديل طرائق التشغيل تبعاً لذلك. وأشارت إلى أن احتياطي الاستجابة الإنسانية لمرة واحدة سيمثل مجرد ٠,٥ في المائة من الميزانية السنوية، و ٠,٠٢٥ في المائة على امتداد الخطة الاستراتيجية؛ ولكن تأثيره سيكون بالغاً، وسيؤدي إلى التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية من أجل أولئك الأكثر احتياجاً.

٧٧ - وأكدت التزام الصندوق الذي لا يتغير بالتنسيق الوثيق مع الآليات الإنمائية والإنسانية التابعة للأمم المتحدة. فخلال العامين الآخيرين، عزز الصندوق تواؤمه وتعاونه ومساهمته مع النظام الإنساني للأمم المتحدة عن طريق اجتماعات المديرين في حالات الطوارئ، والتعاون الميداني، والمشاركة الإيجابية في اللجان التوجيهية المشتركة بين الوكالات، وفي التحضير للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، والمقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، والقمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦، بينما شارك في قيادة سير العمل بشأن الاستجابة الإنسانية لعملية تجديد استراتيجية الأمين العام العالمية عن كل امرأة، كل طفل.

٧٨ - وأكدت للوفود أن زيادة المخصصات لصندوق الطوارئ وإنشاء احتياطي للاستجابة الإنسانية سيجري تنفيذهما وفقاً لنموذج العمل الذي اعتمده المجلس مع الالتزام بروح نظام تخصيص الموارد، الذي يأخذ بمعياري ''الهشاشة'' و ''الأزمة''. وأضافت أنها تتطلع إلى مواصلة العمل مع المجلس بشأن هذه المسائل.

٧٩ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٣: زيادة مستوى التمويل للاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سابعا - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٨٠ - قدمت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) لصندوق الأمم المتحدة للسكان مشروع وثائق البرامج القطرية لمدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/7)، ومالي (DP/FPA/CPD/MLI/7)، وكذلك التمديد الثاني لمدة تسعة أشهر للبرنامج القطري لكولومبيا، والتمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لميانمار، والتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القطرية لكل من العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/2015/4).

٨١ - وبعد أن قدم جيان غبريال راندير يانريزون، الأمين العام لوزارة الاقتصاد والتخطيط في مدغشقر، وثيقة البرنامج القطري لبلده، تناول المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمدير الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا مشروع وثيقة البرنامج القُطري لمدغشقر ومالي على الترتيب. وتناول المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمديد البرنامج القُطري لكولومبيا، وتناول نائب المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تمديد البرنامج القطري لميانمار.

٨٢ - وشكرت الوفود المجلس التنفيذي على النظر في برامجها كما شكرت الصندوق على دعمه. وأشادت بالصندوق لوضع مشاريع البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية، واستخلاص الدروس المستفادة من الدوائر السابقة، ومواءمتها مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وأعربت عن تقديرها البالغ للدعم التقني الذي قدمه الصندوق، ولتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات الحقوق الإنجابية، بما في ذلك النهوض بتنظيم الأسرة القائم على حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، وكذلك تركيزه على الشباب وعمله لمعالجة العنف القائم على نوع الجنس.

٨٣ - واستعرض المجلس التنفيذي، بموجب قراره ٢٠١٤/٧، وثائق البرامج القُطرية التالية واعتمدها: مدغشقر ومالي.

٨٤ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد البرنامج القُطري لكولومبيا لمدة تسعة أشهر، وتمديد البرنامج القُطري لميانمار لمدة سنتين.

٨٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول لمدة سنة للبرامج القُطرية لكل من العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ثامنا – بيان المديرة التنفيذية

٨٦ – وجَّهت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بيانها أمام المجلس التنفيذي (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) الشكر إلى الرئيس ونوَّاب الرئيس المنتهية مدتهم على التزامهم وقيادتهم وما قدموه من توجيه خلال عام ٢٠١٤. وهنَّأت الرئيس ونوَّاب الرئيس المنتخبين حديثاً لعام ٢٠١٥. وبعد أن أبرزت أهمية دعم المجلس القوي، أكدت أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يعد قاعدة مالية وتشغيلية صلبة. وأضافت أن عام ٢٠١٥ يصادف الذكرى السنوية العشرين لتحويل المكتب إلى كيان مستقل وممول ذاتياً للأمم المتحدة، ولا يزال دوره واضحاً: تقديم خدمات استشارية في مجالات التنفيذ والمعاملات، وإدارة المشاريع، والهياكل الأساسية، والمشتريات، بينما يدعم الأهداف الإنمائية والإنسانية وبناء السلام لشركائه.

٨٧ – وبعد أن أشارت إلى أهمية عام ٢٠١٥، وفيه ستحدد الدول الأعضاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة في المستقبل، أكدت المديرة التنفيذية التزام المكتب بالعمل مع جميع الشركاء في التنفيذ. ووفقاً لولايته، فقد ساهم المكتب في جعل منظومة الأمم المتحدة متوافقة مع الغرض من خلال منظور للإدارة قائم على أفضل الممارسات والمعرفة التقنية في مجالات درايته. ويتبنَّى المكتب مبدأ التغيير، مستعيناً في أغلب الأحوال بالتكنولوجيا الحديثة التي تحسِّن العمليات والمنهجيات والأدوات، وتضمن في نهاية المطاف حلولاً إنمائية تتسم بالكفاءة والفعالية. وفي عام ٢٠١٥، سينفذ المكتب برنامجه الخاص بالابتكار والتحسين التجاري لتحويل التكنولوجيا التي يقوم عليها منهاجه للتنفيذ.

٨٨ – وبعد أن أكدت المديرة التنفيذية استعداد المكتب لقياس عمله على أساس معايير خارجية مستقلة، قالت إنه يسرها أن تعلن أنه في أواخر عام ٢٠١٤ أصبح المكتب أول منظمة في الأمم المتحدة تحصل على شهادة النظم المرجعية لتقدير السلامة والصحة في أماكن العمل بالنسبة لممارسته الخاصة بالهياكل الأساسية. وقد أُضيفت هذه الشهادة إلى شهادات أخرى كثيرة حصل عليها المكتب، بما في ذلك بالنسبة لجودة نظم إدارته، وممارسات إدارة المشاريع، وممارسات الشراء المستدامة، وممارسات الهياكل الأساسية، وممارسات نظام الإدارة البيئية – وكلها تشهد على أعلى المعايير الدولية. وأضافت أن التزام المكتب بهذه المعايير الخارجية واعتماده لها يضمن قدرته على التخفيف من أخطار أماكن العمل. ولهذا السبب، فإن المكتب يتقدم إلى المجلس طالباً موافقته على اقتراح بتعزيز لجنته الاستشارية لمراجعة

الحسابات، وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي منفصل لتقديم المشورة عن أفضل ممارسات ومعايير الصناعة. فموافقة المجلس ستوائم آليات الإدارة والمساءلة الخاصة بالمكتب مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة.

٨٩ - وأضافت أن التعاون وبناء الشراكات يكتسبان أهمية أساسية بالنسبة للمكتب. وتتطلع هذه المنظمة إلى المؤتمر العالمي المعني بإدارة أخطار الكوارث في سنداي باليابان في عام ٢٠١٥، حيث ستتاح له الفرصة لتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من برنامجه الخاص بإدارة أخطار الكوارث لأغراض الصمود الذي حظي بالاعتراف على نطاق واسع، والذي يركز على الهياكل الأساسية. ويعلق المكتب أهمية كبيرة على رضا الشركاء باعتباره مؤشراً رئيسياً على نجاحه، وأداة لإعادة تقدير أولوياته. وقد كشفت تعليقات الشركاء الأخيرة عن مستويات رضا عالية بشكل عام، مع زيادة ملحوظة في عدد الشركاء الذين أعلنوا عن تزكيتهم للمكتب. ولكي يواصل المكتب تعزيز مساءلته وشفافيته، فقد عمل بنداء الأمين العام الخاص بثورة البيانات، ودخل في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة من أجل تبنِّي حلول للتنمية تعتمد على البيانات وتستند إلى أدلة.

٩٠ - وقالت إن المكتب حريص على استخدام درايته للقيام بدور نشط في ربط الشركاء بحلول مبتكرة للتنمية الشاملة على نطاق طائفة واسعة من المجالات. وبعد أن أشارت إلى البيئة المتغيرة للجهات المانحة، شجعت المديرة التنفيذية مستثمري القطاع الخاص على تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق استثمارات تعطي الأولوية للتنمية الاجتماعية والبيئية.

٩١ - وأشاد أعضاء المجلس بالمديرة التنفيذية والمكتب لمواصلة التقليد الخاص بالقيادة القوية. وأكدوا من جديد دعمهم لولاية المكتب الفريدة، وسجله العملي المؤكد، الذي أوضح المكتب من خلاله بوصفة وكالة ممولة ذاتياً أن في استطاعة الأمم المتحدة تنفيذ مشاريع إنمائية على أعلى المستويات دون الاعتماد على تمويل الدول الأعضاء. ورحبوا بجهود المكتب المستمرة لتحسين جودة الخدمات التي يقدمها، وتعزيز الشفافية والمساءلة. وأعربوا عن تقديرهم للخطوات المتخذة لقياس عمله على أساس أعلى المعايير الدولية في الإدارة الهندسية وإدارة المشاريع، والتي بفضلها اكتسب المكتب هذه السُمعة التي يستحقها بالنسبة للكفاءة والفعالية، وكذلك بالنسبة للشفافية.

٩٢ - وشجعت الوفود المكتب على مواصلة استخدام مزاياه النسبية، وإعطاء الأولوية للعمليات، والمحافظة على الامتياز في إدارة المشاريع وتنفيذها، بينما يولي اهتماماً وثيقاً للاستقرار المالي، وتحسين جودة العمل، وتعزيز الضوابط الداخلية، وأنشطة التدريب.

وأشادوا بالمكتب لسعيه من أجل تحقيق المزيد من الاستدامة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى استمرار خدماته الفعالة في مجال الإدارة والمشتريات لدعم البلدان النامية. وأعربوا عن تقديرهم البالغ لتركيز المكتب المبدئي على الملكية الوطنية، والقيادة المستندة إلى تنمية القدرات، وهو ما يمثل عاملاً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة.

٩٣ - وبالمثل، رحبت الوفود بجهود المكتب لتحسين الرقابة عن طريق تعزيز لجنته الاستشارية لمراجعة الحسابات، وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي، وهي إجراءات رفعت من مكانة منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وقالوا إنه يسرهم أن يلاحظوا أن اختصاصات اللجنة المقترحة تتواءم مع اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان ألا تتعدى وظائف الرقابة التي تقوم بها اللجنة على وظائف المجلس التنفيذي. ومن شأن هذه الخطوات أن تضمن أيضاً قدرة المكتب على ممارسة الإدارة التنظيمية، وإدارة المخاطر بدرجة أكبر. ورحبوا بتصميم المكتب لاستراتيجية جديدة من أجل الحد من أخطار الكوارث، وطلبوا معلومات عن خطط تنفيذها. وفي سياق ضمان جودة البيانات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التمسوا المزيد من المعلومات عن عمل المكتب مع المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

٩٤ - وبعد أن رحبت الوفود باستراتيجية التعاون الجديدة للمنظمة من أجل توسيع وتقوية شراكاتها مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والقطاع الخاص، قالت إنها تتطلع إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية إعداد الاستراتيجية، ومتى سيقدمها المكتب إلى المجلس. فمبادرة المكتب باتخاذ نُهج مبتكرة - بما في ذلك عن طريق بناء الاستدامة البيئية في عملياته، وتعزيز التكافؤ بين الجنسين في صفوفه، وتدريب المواطنين - جعلت منه شريكاً جذّاباً لتوفير مكوّنات بناء القدرات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٥ - ورداً على ذلك، شكرت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس على دعمهم لجهود المكتب من أجل تحقيق التميُّز. وقالت إن المكتب متحمس لاستراتيجيته الجديدة للحد من أخطار الكوارث، والتي سيقدمها إلى المؤتمر العالمي المعني بإدارة أخطار الكوارث في عام ٢٠١٥. وقد قدمت الاستراتيجية أسلوباً جديداً لتقييم الأضرار، ولكن الأهم من ذلك أنها ركزت على كيفية ضمان الإعمار القادر على الصمود. وأضافت أن كثيراً من الشركاء قبلوا اقتراح المكتب بتوسيع الشراكة، والذي ستواصل المنظمة تقديمه في محاولة لتوسيع شراكاتها، بناءً على التزامها بالشفافية. وبالنسبة للمشتريات، فإن المكتب على استعداد لتزويد المجلس بمعلومات إضافية عن مسارات مشترياته في سياق موازنة الأولويات الإنمائية مع جودة الخدمات. وفي ختام كلمتها، وجهت الشكر إلى المجلس لموافقته على الاقتراح بتعزيز اللجنة

الاستشارية لمراجعة الحسابات وإنشاء فريق خبراء استشاري استراتيجي، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع الوفود طوال عام ٢٠١٥.

٩٦ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٤: تعزيز اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

تاسعا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٩٧ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير البرنامج عن تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/2015/8 والمرفقات). وقدم نائب المدير التنفيذي (الشؤون الإدارية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الصندوق بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام ٢٠١٣: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2015/3 والمرفقات). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير المكتب عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣ (DP/OPS/2015/1).

٩٨ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للتقدم الذي أحرزته المنظمات الثلاث في تنفيذ التوصيات السابقة، وخاصة الأولويات العالية المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ورحب أعضاء المجلس بشكل عام بآراء مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظات، والتي تلقتها كل منظمة بالنسبة لعام ٢٠١٣، وهو العام الثاني لتنفيذها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقالوا إنهم لاحظوا بسرور انخفاض عدد التوصيات ذات الأولوية العالية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعد تأكيد أهمية التنفيذ الفعال للتوصيات، لاحظت الوفود أن معدل التنفيذ ظل منخفضاً بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان خلال فترة السنتين، بما في ذلك بالنسبة لحل التوصيات المعلقة لفترة طويلة. وحثوا المنظمات على الإسراع بالتنفيذ في عام ٢٠١٥، وطلبوا التزاماً قوياً على المستوى التنفيذي بضمان المساءلة بالنسبة للعملية، والحد من المستوى العام للأخطار. وبعد ذلك أشاد المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التقدم الملحوظ الذي أحرزه بالنسبة للتوصيات المعلقة لفترة طويلة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٩٩ - وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بغية تعزيز المشتريات عن طريق تشجيع المزيد من الكفاءة، والشفافية، والمساءلة، والامتثال. وشجعت كلتا المنظمتين على مواصلة تعزيز المشتريات عن

طريق المزيد من الإصلاحات، وخاصة في تخطيط المشتريات، والقدرة، والامتثال (بالتنسيق الوثيق مع مؤسسات أخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي) لجعل المكاتب القُطرية أكثر كفاءة. وبعد أن أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها للتحسينات التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان على أداته الخاصة بتقييم أداء البائعين، طلبت من الصندوق أن يستعرض هذه العمليات بصورة وثيقة لضمان استمرار الامتثال والفعالية في جميع وحدات العمل. وشجعت الوفود كلاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة جهودهما لتعزيز إدارة الأصول. وعلاوة على ذلك، رحبت الوفود بالتقدم الذي أحرزته كلتا المنظمتان في التصدي لالتزامات استحقاقات الموظفين، وقالت إنها تتطلع إلى معرفة تجاربهما الإيجابية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠- أشاد أعضاء المجلس ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعمله الجاد لتحقيق مرتبته الجديدة بوصفه المنظمة الإنمائية الأكثر شفافية عملاً بمبدأ ''أُنشر ما تستطيع تمويله'' لمؤشر شفافية المعونة. ورحبوا بخطة المنظمة لمعالجة أولوياته العليا الثمانية ذات الصلة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والنهج المتسق تجاه التحويلات النقدية وعمليات الضمان للتنفيذ الوطني؛ وتصميم البرامج والمشاريع، ورصدها وتقييمها؛ والغش، والمشتريات.

١٠١- واعترفت الوفود بالتحديات التي تواجهها المنظمة في تنفيذ النهج المتسق تجاه التحويلات النقدية، وطرائق التنفيذ الوطنية - وأهمها الافتقار إلى إجراء تقييمات للنهج المتسق إزاء التحويلات النقدية على المستوى القُطري، وأوجه الضعف في رصد الشركاء المنفذين في التنفيذ الوطني. وبعد الاعتراف بأن البرنامج الإنمائي في سبيله لتداول إطار منقح للنهج المتسق تجاه التحويلات النقدية، وبناء قاعدة بيانات لتتبع التنفيذ، شجعت الوفود المنظمة على تنسيق عملها من أجل تحقيق المزيد من الامتثال للجهود الأوسع من أجل تحسين جودة البرنامج والأداء.

١٠٢- وأحاط أعضاء المجلس علماً بمجموعة التحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي في تصميم البرامج والمشاريع ورصدها وتقييمها، وأشاروا إلى أنهم سيقومون برصد وثيق للتقدم المحرز في هذا المجال، وخاصة أداء المكاتب القُطرية، وشددوا على أهمية تعزيز ثقافة المساءلة على نطاق البرنامج. وحثوا البرنامج على اتخاذ تدابير لمعالجة مراجعة الحسابات المتكررة للشركاء المنفذين المشفوع بتحفظ، وإيلاء أولوية عليا لضمان جودة البرمجة والإدارة القائمة على النتائج على المستوى القُطري. وقد شجعوا البرنامج بشكل عام على تعزيز قدرته على الإدارة والعمل مع الشركاء المنفذين.

١٠٣- وبالنسبة لمسألة الغش، أشارت الوفود إلى رأي مجلس مراجعي الحسابات بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى إعادة تقدير مخاطر الغش واتخاذ تدابير لمكافحته - على الرغم من التحسينات التي نتجت عن وضع نظام معزز لكشوف المرتبات بشكل عام والتقسيم الواضح للسلطة - وقالوا إنهم يتطلعون إلى الحصول على مزيد من المعلومات المفصلة في التقارير القادمة. وبينما أبدوا تفهمهم للتحديات، قالوا إنهم يتوقعون التزام الحذر بصورة مستمرة في جهود البرنامج للكشف عن المخالفات في المشتريات، وممارسات الغش الأخرى ومنعها. وقالوا إنهم يتطلعون إلى تحديثات عن الإجراءات التي تُتخذ في المستقبل لتعظيم فرص الإنعاش.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٠٤- رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات، مشيرين إلى أن المستويات العامة للسيولة قد ارتفعت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبينما اعترفوا بحاجة الصندوق إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية كافية، فقد أكدوا على أهمية إدارة الأرصدة بفعالية. وأعربوا عن سرورهم لإجراء تقييم لدورة مراجعة الحسابات القائمة على المخاطر، وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التحسينات لتغطية دورة المراجعة الداخلية. وفي هذا الصدد، سلطت الوفود الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية: التحويل التجاري، وإدارة الموارد البشرية، والإبلاغ المالي.

١٠٥- وبينما أعرب أعضاء المجلس عن سرورهم للتقدم الذي أحرزه الصندوق في تعزيز قدرة المكاتب القُطرية والإقليمية، إلا أنهم أبدوا قلقهم لأن قضايا معينة تتعلق بإضفاء الطابع الإقليمي قد تقوض فعالية المكاتب الميدانية، ولا سيما وضوح الأدوار، ورصد الأداء، ومواءمة المكاتب القطرية والإقليمية. وبينما اعترفوا بحيوية عملية بيان الجدوى، إلا أنهم طلبوا توضيحاً للعملية العامة لإعادة الهيكلة المؤسسية. وحثوا الصندوق على توفير تدريب إضافي وموارد لتعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر على مستوى المكاتب القطرية، وبحث خيارات لمهام تفويض السلطات لمراكز الخدمة - وهي خطوات قد تتصدى للتوصيات المتعلقة بإدارة المخزون، والرقابة، والمشتريات، والتعاون مع الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، وبعد الإشارة بشكل خاص إلى جهود الصندوق لمعالجة عدد من الشواغل، قالت الوفود إنها تتطلع إلى تقييم تأثيره المحتمل على تنفيذ البرامج.

١٠٦- وأشاد أعضاء المجلس بصندوق الأمم المتحدة للسكان لبدء نظامه الخاص بالبرمجة العالمية، والذي سيعزز الشفافية وإدارة الشركاء المنفذين. وبعد الاعتراف بعمل الصندوق الرئيسي مع الشركاء المنفذين في مجال بناء القدرات، شددت الوفود على الحاجة إلى التصدي

بفعالية للمخاطر المرتبطة بذلك. وأعربوا عن سرورهم للتقدم الذي أحرزه الصندوق في مراقبة الاستشاريين وموظفي المساعدة المؤقتة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تحديث لاستعراض الصندوق لسياسته بشأن الحاصلين على اتفاقات الخدمة الخاصة، ووضع قائمة جديدة بالاستشاريين. وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي، رحب أعضاء المجلس بالمعلومات المنقحة عن التكاليف المؤسسية ونفقات البرنامج، وطلبوا تقديم التحديثات في المستقبل بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات ضمن التقرير المالي للصندوق والكشوف المالية المراجعة.

١٠٧- ورداً على ذلك، وجَّه المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشكر إلى الوفود على تعليقاتها، وأكد لها أن البرنامج الإنمائي سيعالج شواغلها، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات، وسيبلغها بصورة منتظمة بالتقدم المحرز.

١٠٨- وركز نائب مدير مكتب الشؤون الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رده على النهج المتسق للتحويلات النقدية. وأوضح أن البرنامج الإنمائي قد أجرى استعراضاً شاملاً لطرائق التنفيذ الخاصة به، وأبرزها التنفيذ الوطني الذي كان النهج المتسق للتحويلات النقدية أحد مكوناته. وقد اتخذ البرنامج الإنمائي نهجاً من خمسة فروع لمعالجة قضايا النهج المتسق للتحويلات النقدية: (أ) إنفاذ الإجراءات التي تعمل بصورة جيدة؛ (ب) وإدخال تغييرات على الإجراءات إذا تطلب الأمر، لمساعدة المكاتب القُطرية بالتقييمات ذات الصلة، والرصد، والمشتريات؛ (ج) والدخول في حوار أكثر فعالية مع الشركاء المنفذين والبلدان التي يشملها البرنامج لموازنة أفضل الخيارات، مع الاحترام الكامل للملكية الوطنية ودور بناء القدرات الذي تقوم به المنظمة؛ (د) وتنقيح السياسة المؤسسية لمنع الغش، ومواءمتها مع أفضل الممارسات، وتشجيع الاعتماد الوطني لسياسات مكافحة الغش، التي تركز كذلك على استرداد الأموال؛ (هـ) وتعميم طريقة النهج المتسق للتحويلات النقدية على نطاق عملية البرمجة القُطرية من البداية إلى النهاية، وفي وثائق البرمجة.

١٠٩- وركزت نائبة المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان ردها على تعبئة الموارد والتنفيذ، وقدرات المكاتب الإقليمية والقطرية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات. وبالنسبة لقضية احتفاظ الصندوق بالنقد الوارد في عام ٢٠١٥، أفادت بأن معدلات التنفيذ في عام ٢٠١٤ كانت عالية بصورة غير مسبوقة، بالنسبة للموارد الأساسية وغير الأساسية على حد سواء، بفضل تحديث أُجري على التنفيذ، وهو ما يعكس القدرة المعززة للمكاتب الإقليمية والقُطرية، والرقابة الأفضل. وأضافت أنه كان هناك انخفاض كبير في عدد نتائج مراجعي الحسابات الخارجيين الذين استؤجروا لتقييم امتثال الشركاء المنفذين، وهو ما يمثل اتجاهاً إيجابياً بشكل عام. وللاستفادة من هذه الاتجاهات الإيجابية، بدأ الصندوق

في عام ٢٠١٤ في إجراء استعراضات دورية للحافظة في جانبي البرنامج والإدارة على حد سواء، لمناقشة معدلات التنفيذ والشواغر، مع التركيز على أسباب أداء التنفيذ. وأشارت إلى أن عملية إضفاء الطابع الإقليمي، بالترادف مع إعادة الهيكلة المؤسسية، ستؤتي ثمارها بالكامل في عام ٢٠١٥، مع تعزيز قدرات الصندوق في جميع مجالات العمل: الموارد البشرية، وتعبئة الموارد، والاتصالات، والرصد والتقييم. ويقوم الصندوق حالياً باستكمال كُتيبه التنظيمي لتوضيح الأدوار والمسؤوليات على مختلف المستويات وعلى مستوى الرقابة المتوقعة. وبالنسبة لإدارة الموارد البشرية، أدخل الصندوق وظيفة جديدة لتحليل الموارد البشرية، بهدف معالجة الاختناقات الداخلية في مجال التعيين. وبالنسبة للبرمجة، يحاول الصندوق تحديد مجالات تقنية توجد له فيها معظم الشواغر حتى يتسنى له توجيه عمليته الخاصة بالتعيين في هذه المجالات. وشكرت الوفود على دعمها لنظام البرنامج العام، الذي يركز على معالجة الاختناقات في التنفيذ. وبالنسبة للمشتريات، قالت إن الصندوق حريص على التعاون في نهج مشتركة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

١١٠- ورد مدير شعبة الخدمات الإدارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على القضية المتعلقة بإدارة النقد، والإبلاغ المالي، والامتياز التشغيلي. وبعد أن أكد للوفود أن الصندوق يرصد عن كثب التدفقات الداخلة والخارجة لأرصدته النقدية، شجع الجهات المانحة على سرعة تقديم تعهداتها بمساهمات التمويل، نظراً لأن ذلك يسهل تخطيط برامج الصندوق. وبالنسبة للتدريب، استهل الصندوق دورة تدريبية معتمدة لجميع محاسبيه لضمان الارتقاء بالمهارات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالمثل، وفَّر الصندوق تدريباً على إدارة أموال المخازن لجميع جهات التنسيق لتقدير المخاطر ومعالجتها. وقد بدأ الصندوق مشروعه الخاص بالامتياز التشغيلي في عام ٢٠١٣ لاستعراض جميع العمليات التجارية الرئيسية (التمويل، والمشتريات، والسفر، والموارد البشرية)، ولتحديد كيف يمكن تنفيذ هذه العمليات بصورة أكثر فعالية وكفاءة دعماً لتنفيذ البرامج، خاصة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالنسبة لقدرات المكاتب القُطرية، يتخذ الصندوق خطوات ملموسة لمواءمة المهارات مع النموذج التجاري للمنظمة والأولويات الوطنية.

١١١- وركز نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رده على إعلان المكتب لجميع بياناته الخاصة بالمشاريع على موقعه الشبكي خلال السنوات الخمس الماضية، وهي مبادرة دفعته للحصول على شهادة المبادرة الدولية لشفافية المعونة، والتي مُنحت للمكتب في عام ٢٠١٢.

١١٢- وأشار مدير مراجعة الحسابات الخارجية بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إلى أن الشركاء في الفريق قد عرضوا بإخلاص توصيات مجلس مراجعي الحسابات كما وردت في تقاريره إلى المنظمات الثلاث. وقد أظهر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقدماً جيداً في الاستجابة للتوصيات الحالية والسابقة، كما يتضح من انخفاض في عدد التوصيات من أحد الأعوام إلى العام الذي يليه. وأشار مع ذلك إلى وجود تفاوتات في توقيت ردود المنظمات وتقييمها الذاتي. وكانت هناك أيضاً ثغرات في التوقعات بالنسبة للرد، وخاصة من حيث التوصيات المتكررة. وكجزء من تركيزه على الشفافية، وضع مجلس مراجعي الحسابات نموذجاً ينبغي أن تتبعه المنظمات عند الإبلاغ عن الغش لضمان اتساق القضايا التي تمت معالجتها. وسيتم تجهيز صيغة نهائية للنموذج في آذار/مارس ٢٠١٥. وشجع مجلس مراجعي الحسابات المنظمات على تقديم كشوفها المالية السنوية في موعد أبكر من الموعد المنصوص عليه في لوائحها وقواعدها المالية، من أجل إتاحة مزيد من الوقت للمراجعين من أجل استكمال عملهم، وتجنب إصدار آراء مراجعة مؤقتة.

١١٣- واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٥/٥: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٣.